موقف المستشرقين وشبهاتهم حول السنة النبوية (رؤية نقدية)

(القسم الثاني)

بقلم الدكتور سيد علي أنور *

الشبهة الثانية:

أن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول والثاني، وأنه ليس صحيحا ما يقال من أنه وثيقة للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج. التكوين [1].

الرد على هذه الشبهة:

هذا القول من الأقوال الباطلة لجولدزيهر المستشرق اليهودي، كما نقل إلينا الدكتور محمود حمدي زوزوق[2]، والدكتور مصطفى السباعي [3]، والأستاذ محمد أبو زهو [4].

---

*) رئيس قسم اللغة العربية بالجامعة الوطنية للغات الحديثة بإسلام آباد-باكستان.

[1] – الفقه الإسلامي للأستاذ على حسن عبد القادر صفحة ١٢ وما بعدها.

[2] –الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري للدكتور محمود حمدي زوزوق صفحة ١٠١.

[3] – السنة ومكانتها في التشريع ا لإسلامي للدكتور السباعي.

[4] – الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية محمد أبو زهو صفحة ٣٠٢، ٣٠٣.

أولهما: أن الأغلبية العظمى من السنة من وضع المسلمين لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيهما: أن الأحاديث الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم قليلة جدة ومع قلتها لم تكن حجة يعتمد عليها ولا تكفى في جميع شؤون الدين، فلذلك لجأ المسلمون إلى وضع الحديث تطور الإسلام وظهور مسائل جديدة، ومراد هذا الكلام أن السنة قامت على غير أساس ولا فائدة منها للمسلمين لكي يصلوا بذلك إلى التشكيك في المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ونحن لسنا معه أبدا في ذلك ونرد على شبهتهم هذه بما يلي:

١- زعمهم أن أغلب الأحاديث من وضع المسلمين لا من قوله صلى الله عليه وسلم، هذا القول يدل على كذبهم وجهلهم على الواقع والتاريخ، فقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة في الأحكام وغيرها حفظها عنه أصحابه، ثم تلقاها عنهم الثقات من الرواة طبقة بعد طبقة، وعصرا بعد عصر حتى وصلت إلينا صحيحة الأسانيد نقية المتون، والأئمة في جميع العصور كانوا ينفون عنها الكذب والدخيل، ويبالغون في التثبيت والحفظ ويشددون في نقد المتون والأسانيد امتثالا لقول النبي صلى الله عليه وسلم "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[١]،

---

[١] - البخاري في صحيحه كتاب العلم" باب"اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم" رقم الحديث ١٠٧، ١/٧٦.

وبعلمهم هذا الحديث سلمت الأحاديث من وضع الزنادقة والخوارج ومن سار طريقهم، كان علماء الحديث في غاية تحري في رواة الحديث والمتون، وقد نشأ علم يسمى علم الرجال، وعلوم الحديث وأصول الحديث، علما دقيقا بهذا السبب، وقد قسم علماء أصول الحديث الرجال أو الرواة إلى اثنا عشر قسم حسب ثقتهم، من أوثق ثقة إلى ضعيف الحديث ومتروك وغير ذلك، وأسفله الوضاع أو الكذاب إذا وصف أي الرجل هو الوضاع وهذا وصف في غاية شدة ونقل هذا اللقب جيل بعد جيل طول تاريخ الحديث، ولا يجوز لأي مسلم أن يأخذ منه أي الحديث أبدا وقد بذل علماء الجرح والتعديل جهودا مباركة في هذا الفن، وقد ألهم الله إليهم البصيرة والخبرة فيه، حيث دنوا كتبا كثيرة، وكاد ذكروا كل الرواة تعديلهم أوتجريحهم في هذه الكتب، ونستطيع أن نعتمد عليها في تفحيص أحوال الرواة ونحكم بالحديث الذي رواه هذا الراوي، ودون أيضا علماء الحديث كتبا في موضوعات وضعفات وغير ذلك، ويكاد كل الحديث الذي وارد في كتب يتكلم فيه علماء الحديث وكيف يقول المستشرقون أن أغلبية الحديث من وضع المسلمين لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

٢) <u>زعمهم أن القسم الأكبر من الحديث نتج عن تطور الإسلام الديني والسياسي والاجتماعي في القرنين الأول والثاني.</u>

هذا القول باطل جدا.

من المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد وضع الأسس الكاملة لبيان الإسلام الشامخ بما أنزل الله عليه في كتابه، وبما سنه عليه الصلاة والسلام من سنن وشرائع وقوانين شاملة حتى أنزل الله آية ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾[1]، وقال صلى الله عليه وسلم قبل وفاته "تركت فيكم أمرين لن تضلوا إن تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي" وقال أيضا: "لقد تركتكم على الحنفية السمحة ليلها كنهارها" [2]

وما كان يتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ناضجا تاما طفلا كما قال هذا المستشرق اليهودي، ونحن المسلمون لا نوافق نظرية الغربية في تقسيم التاريخ الإنساني إلى عصر الطفولة، وعصر الكهولة، وعصر الشيخوخة، ولا تقبل هذه النظرية التطورية أبدا.

ومن المعروف أن أساس التشريعات الإسلامي هو القرآن والسنة النبوية والإجماع والقياس، فما من حكم يطلبه المسلمون في دينهم ودنياهم مهما تقدمت العصور والأزمان، إلا ويجدونه في القرآن الكريم، فإن لم يجدوا في القرآن بالتفصيل ففي السنة النبوية، فإن لم يجدوا في السنة فقاسوا على ما في القرآن أو ما في السنة أو الاجتهاد، في معرفة الحكم في حدود القواعد الأصولية المستنبطة من

---

[1] – سورة المائدة آية ٣.

[2] – رواه ابن ماجه في سننه كتاب المناسك باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم الحديث ٣٠٧٤، صفحة ٦٦٧، وفي باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم الحديث ٥ صفحة ٥.

القرآن والسنة، والتطور الذي حصل إنما دائرته الاجتهاد والقياس، وأما القرآن والسنة هما كانا في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يصح أن يقول تطور فيهما أبدا.

والتطور في الاجتهاد والقياس على حسب تغيرات أحوال لا يخرج عن الحدود التي أقامتها الشارع في القرآن والسنة، أما قيام المذاهب بعد القرن الأول وتعددها فذلك بلا شك أثر الكتاب والسنة، ولمدارس الصحابة في فهم الكتاب والسنة، أما القرآن فقد كان محفوظا بين المسلمين بالنقل المتواتر، أما السنة فلا ترى قولا لإمام من أئمة المذاهب في القرنين الثاني والثالث إلا وقد سبقه إليه صحابي أو تابعي وذلك قبل أن يتطور الدين.

فبهذا القول السابق نفند زعم المستشرق بأن السنة هي نتيجة التطور من أساسه والله أعلم، ولا يمكن للباحث المنصف الحكم على جل الأحاديث بأنها من أثار التطور مع اتفاق الأمصار الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها في معظم العبادات والتشريعات في المعاملات وغيرها، فلو أن الأمر أمر تطور كما زعموا لما اتفقوا هذا الاتفاق.

الشبهة الثالثة:

"أن الخصومة بين الحكومة الأموية والعلماء الصالحين الأتقياء هي التي أدت إلى وضع الأحاديث فاستجاز بعض الثقات الكذب دفاعا عن الدين، وأخذوا يضعون الأحاديث في سبيل محاربة الطغيان والإلحاد".

وقد ذكر لنا الدكتور السباعي أن هذا القول منسوب إلى جولدزيهر أيضا [1]:

" بأنه في هذا العصر الأول الذي اشتدت فيه الخصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء، أخذ هؤلاء يشتغلون بجمع الحديث والسنة، ونظرا لأن ما وقع في أيديهم من ذلك لم يكن ليسعفهم في تحقيق أغراضهم، أخذوا يخترعون من أحاديث رأوها مرغوبا فيها ولا تتنافى والروح الإسلامية وبرروا ذلك أمام ضمائرهم بأنهم إنما يفعلون ذلك في سبيل محاربة الطغيان والإلحاد والبعد عن سنن الدين، ونظرا لأنهم كانوا يؤملون في أعداء البيت الأموي وهم العلويون، فقد كان محيط اختراعهم من أول الأمر موجها إلى مدح أهل البيت، فيكون هذا سبيلا غير مباشر إلى ثلة الأمويين ومهاجمتهم هكذا سار الحديث في القرن الأول سيرة المعارضة الساكنة بشكل مؤلم ضد هؤلاء المخالفين للسنن الفقهية والقانونية"[2].

الرد على هذه الشبهة:

نلخص من عبارة المستشرق هذه الأمور التي أقام عليها هذه الشبهة:

١- وجود خصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء.

---

[1]- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي صفحة ١٩٠، والحديث والمحدثون لأبي زهرة.

[2] - دفاع عن السنة لمحمد أبو شهبة صفحة ٢٨٢، مكتبة السنة الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ.

٢-استخدام العلماء الأتقياء لجمع الحديث ووضعهم الأحاديث.

٣- استجازهم الكذب دفاعا عن الدين.

٤- الوضع في مدح أهل البيت سبيل غير مباشر إلى مهاجمة الأمويين.

٥- الأمويون كانوا مخالفين للسنن الفقهية والقانونية.

نحن نناقش هذه النقاط واحدا واحدا مما يلي إن شاء الله.

هل كان هناك خصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء حقيقة؟.

قولهم هذا لا أساس له.

عندما نرجع إلى تاريخ الإسلام، لا ننكر أن هناك كان العداء بين الأمويين وبين زعماء الخوارج والعلويين قويا مستحكما، ولكن هؤلاء هم غير العلماء الذين جمعوا الحديث وتدوينه وروايته ونقده، مثل سعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسالم مولى عبد الله بن عمر، ونافع مولى بن عمر، وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، والإمام الزهري، وعطاء والشعبي، وعلقمة، والحسن البصري، وغيرهم من أئمة الحديث، فهؤلاء لم يصدموا مع الأمويين في معارك ولا أثر عنهم أنهم تصدوا الخصومة مع الأمويين، إلا ما كان من سعيد ابن المسيب، وجفائه لعبد الملك، وسبب ذلك أنه ما أراده عبد الملك من أخذ البيعة لابنه الوليد، ثم لسليمان من بعده، فأبى سعيد، وقال إن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في وقت واحد، فهذا هو سبب الجفاء، ولا نعلم قبل

هذه الحادثة جفاء بين سعيد وخلفاء الأمويين، ووقع شيء من الجفاء بين الحجاج وبعض علماء عصره، سببه اشتداد الحجاج في مقاومة خصوم الدولة الأموية لا إمعانه في الفسق والضلال حتى يثور عليه العلماء الأتقياء، كيف وللحجاج فضل في إعجام حروف القرآن الكريم، وشكل كلماته، وخلاصة القول أنه لا يمكن أن يزعم أحد على وجود الخصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء الذين قاموا بجمع الحديث والسنة فضلا عن اشتداد هذه الخصومة.

٢- وهل استغل الأمويون العلماء الأتقياء لجمع الحديث ووضعهم للأحاديث؟.

هذا القول باطل جدا ولا أساس له، لأنه لا يمكن لأية حكومة إسلامية أن تجمع التقوى والوضع في الحديث، إن علماء الأتقياء هم استقاموا على هذا الدين ظاهرا وباطنا، وهم يعرفون وطبقوا هذا الحديث المتواتر: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" [١].

إن كلمة الأتقياء دسها المستشرق المتعصب ليهون على القارئ، ويسهل عليه الغرض الخبيث، والاتهام الجري الذي يرمى إليه، فإنه إذا حكم على حال العلماء الأتقياء فكيف يكون حال غير الأتقياء؟ لا شك أنهم يفوقونهم ويزيدون عليهم في الوضع في الحديث.

---

[١] -البخاري في صحيحه كتاب العلم باب: "اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم" رقم الحديث ١٠٧، ١/٧٦.

ونحن لا نعرف لماذا هؤلاء المستشرقون لا يذكرون لنا أسماء هؤلاء العلماء الأتقياء؟ حتى علماءنا في التعديل والجرح لا يستطيعون أن يحكموا عليهم من هم؟ هل هم من الأتقياء؟ أو من الكذابين والوضاع؟ وهذا الكلام العام من جانب المستشرقين مثل هذا يدل على أنهم ما جاءوا لأجل العلم بل لأجل تشويش أذهان القارئ فقط، ويصدقونهم العامة والبسطاء من الناس.

٣- هل استجاز الأمويون العلماء الكذب دفاعا عن الدين؟.

هذا القول لا أساس له من أية ناحية.

أولا: جهلهم في علوم الحديث، فإن من له أدنى إلمام بالحديث وعلومه يعرف إنكار العلماء الشديد على من يضع الحديث، ويذكرونه في أقسام الوضاعين ويجعلونهم أشد أقسامهم ضررا، وتركوا أحاديث كل من عرف بوضع الحديث سواء هي في الدفاع عن الدين، أو في الهجوم وبينوا أحوالهم وسجلوها في الكتب، ويحترز المحدثون عنهم وبالغ بعضهم فحكم بتكفير واضع الحديث.

ثانيا: جهلهم بصفات وأخلاق علماءنا، إن قول جولدزيهر المستشرق اليهودي هو قول من لم يصل ولن يصل إلى مدى السمو الذي يتصف به علماءنا، الإثبات، ولا المدى الذي وصلوا إليه في الترفع عن الكذب حتى في حياتهم العادية، ولا مبلغ الخوف الذي استقر في نفوسهم بجنب الله خشية ورهبة، ولا مدى استنكارهم لجريمة الكذب على

رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى قال منهم من قال بكفر من يفعل ذلك وقتله، وعدم قبول توبته، وهذا المستشرق لا يعرف هذه الخصائص أنها خصائص علماء المسلمين، كما أنه لا يجد لها ظلا في نفسه، ولا فيما حوله، ومن اعتاد الكذب ظن في الناس أنهم أكذب منهم.

وكيف نصدق علماءنا مثل سعيد ابن المسيب الذي تعرض للضرب والإهانة والتنكيل حتى لا يبايع بيعتين في وقت واحد، لأن ذلك يخالف سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم بعد ذلك يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا على غاية من اللامعقولة.

٤- هل العلماء وضعوا الحديث في مدح أهل البيت لثلب الأمويين ومهاجمتهم؟.

هذا القول أيضا باطل.

١- إن مدح أهل البيت لا ينبغي مهاجمة على الأمويين.

إن الله قد مدح بعض الصحابة في القرآن الكريم، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم مدح عليا، كما مدح أبا بكر وعمر وعثمان، وعلي رضوان الله عليهم أجمعين، وغيرهم وهذا الشأن ثابت جاء في أحاديث صحيحة.

٢- إن الشيعة قد بالغوا في هذا الأمر، ووضعوا أحاديث كثيرة في فضائل أهل البيت نكاية بالأمويين وأشياعهم، فقاومهم علماء السنة وبينوا ما وضعوه في هذا النوع، ولا ننكر أنهم وضعوا

أحاديث أيضا في ذم الأمويين، وقد بينت كتب الأحاديث الموضوعة الكثير من ذلك.

ومن أراد أن يعرف من هم أهل البدع في نظر أهل السنة، فليراجع إلى المصادر العربية ليعلم أنهم هم الشيعة والخوارج ومن سار على طريقهم، ولا نصدق أن يقاوم علماءنا الطوائف التي تزيد وضع الأحاديث في فضائل أهل البيت، ثم هم يفعلون ذلك أيضا، ويوضعون الأحاديث لهذا الغرض؟.

٣- هل الأمويون كانوا مخالفين للسنن الفقهية والقانونية؟ هذا الزعم من جولدزيهر باطل، ومن قوله هذا يصور لنا الأمويين أنهم جماعة لا هم لهم سوى الفتح والاستعمار، وأنهم كانوا في حياتهم العادية جاهلين لا يهتمون بتعليم الإسلام وآدابه، وهذا افتراء على الواقع والتاريخ، والنصوص التاريخية التي وضعت في الفترة العباسية التي كانت تعتبر معادية لها تدل على أن الفترة الأموية قد فعلت الكثيرة في إصلاح أمور الدين، وأي عاقل يستطيع أن يصور كيف أن حقائق الوقائع والأحداث التي فعلت الدولة الأموية من ضمن كلام الأعداء؟ والأمر الآخر أن هذا المستشرق يهمل الوقائع التاريخية، أن الأمويين كان عندهم الأتقياء مثل عبد الملك وكانوا يسمونهم بحمامة المسجد، وكان هو حريصا على إرشاد العلماء، وطلبة العلم، التي تتبع السنن والآثار، ولما جاء الناس لمبايعته بالخلافة كان يتلو كتاب الله على مصباح ضئيل.

وبنى في عصر عبد الملك أكثر المساجد المعروفة اليوم، حتى كان عصره للمسلمين عصرا عمرانيا، والتاريخ يشهد إعجاب فتوحات الأمويين، حتى إن رفعة الإسلام في العصر العباسي لم تزد كثيرا عما كانت عليه في العصر الأموي، والفضل في ذلك للأمويين حيث كان أبناء خلفائهم على رأس الجيوش الغازية في سبيل إعلاء كلمة الله ونشر شريعته، فلماذا يعاديهم العلماء؟ ولماذا يتهمون هؤلاء بأنهم لم يكونوا يفهمون الإسلام؟ ولم يكونوا على شيء من حبه والتفاني فيه؟ [1].

الشبهة الرابعة:

" وقد درس رجال الحديث السنة باتفاق، إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى"السند" أو معرفة الرجال" التقاءهم وسماع بعضهم من بعض، ثم يقول لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودونوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا "المتن" ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يضيف إليه الرواة شيئا عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث، ومن الطبيعي أن يكون قد زادوا شيئا عليه أثناء روايتهم لأنه كان بالمشافهة".

---

[1] -السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي صفحة ١٩٧-١٩٨.

هذه الشبهة جاءت من المستشرق الآخر غاستون ويت الذي أيد رأي جولد تسيهر، وأورده في التاريخ العام للديانات [1].

الرد على هذه الشبهة:

إن ما قاله هذا المستشرق فيه حيف وظلم للجهود التي بذلها علماء السنة لحفظ الحديث الشريف وتخليصه من كل ما يشوبه، فإن علماء الجرح والتعديل تناولوا نقد سند الحديث كما تناولوا نقد متنه، وإن الجهود التي بذلوها في نقد المتن لا تقل عن جهودهم في نقد السند، وقد لمسنا تلك الجهود حينما استعرضنا القواعد التي وضعوها لتمييز الموضوع من الصحيح، ونستطيع أن نرد على كل من يدعى أن نقد العلماء كان منصبا على السند دون المتن، بأنهم كما وضعوا علامات تميز السند الضعيف عن السند الصحيح، وضعوا علامات تتميز متن الحديث الموضوع عن غيره، وهذه العلامات ثمانية للمتن وأربعة للسند، كما ثبت لدينا فهل بقيت مع هذا حجة لدعم ذلك الزعم، وأما ما ادعاه غاستون ويت من زيادة الرواة شيئا على ما يروونه عن حسن نية، فهذا مردود بما حققه العلماء في أبحاثهم الدقيقة عن زيادة الراوي شيئا على الحديث، وبينوا أن هذه الزيادة قد تكون في المتن أو في السند، وما يضعه الراوي يسمى "المدرج"، والإدراج على الحقيقة إنما يكون في المتن، وبينوا صور المدرج، ونصوا على كثير من ادراجات الرواة، فلم يلتبى على علماء إلا منه (المدرج بل

---

[1]- نفس المرجع صفحة٣٦٦، وأيضا السنة قبل التدوين، صفحة ٢٤٩، ٢٥٩، وأيضا السنة ومكانتها صفحة ٢١٢ إلى ٢٣٥.

عرفوا كل ذلك، ومعظم ما أدرج كان نتيجة لتفسير الصيغ، يسمعه الطالب فيظنه من الحديث، وقد عرف النقاد هذا كله ونصوا عليه [1].

يقول الدكتور نور الدين عتر تحت هذه الشبهة السابقة [2]

"هذا أخطر اشكالات المستشرقين وأشهرها، وإن كان أشدها ضعفا وأوضحها سقوطا، لكنهم عنوا بتسديده نحو قواعد المصطلح ليظهروا هذا العلم بمظهر العلم الناقض الذي شيئا شكليا هو ما أسموه بـــ"النقد الخارجي"أي نقد السند على حين أنه يعشو بصره عن أشياء خطيرة في النقد، حيث أنه يزعمهم لا يعتنى بنقد المتن الذي يسمونه بـــ"النقد الداخلي"وقد سرت العدوى بهذا الظن الخاطئ إلى بعض كتابنا ومفكرينا مثل الدكتور أحمد أمين في كتابه "ضحى الإسلام" صفحة ١٣٠، ١٣١، والدكتور عبد المنعم البهي في مقالته المشهورة والمنشورة في مجلة العربي الكويتية عدد ٨٩ صفحة ١٣، فقد كرر الدكتور إن هذا الطعن في المحدثين بدافع من التقليد المستشرقين وحب التظاهر على الناس بمعرفة شيء خفي بزعمهم عن الأئمة الكبار، من حيث دان هؤلاء المقلدة هم متبوعوهم ليسوا من علم المحدثين في ذلك المكان، ومثل الدكتور ين في مقاليهما كمثل تلميذ يتلقف ما يسمعه ثم يردده دون أن يدرك ما فيه من عظيم البهتان".

---

[1] -تدريب الراوي للسيوطي صفحة ٢٦٨، طبع دار الفكر بيروت، ١٤٠٩ هـــ، ١٩٨٨م، وكتب علوم الحديث مثل مصطلح الحديث للطحان.

[2] – مناهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر.

وبعد ذلك هو ذكر كلاما طويلا في تحليل عبارات المستشرقين وتلاميذهم ثم رد عليهما:

١) " إنهم قسموا الحديث بحسب النقد الخارجي إلى صحيح وحسن وضعيف وشاذ...الخ، والحقيقة التي نعرفها منذ حداثة عهدنا بعلم الحديث إنهم قسموا الحديث بحسب النقد الداخلي والخارجي إلى الأقسام التي ذكرها، لا بحسب النقد الخارجي فقط.

٢) إن المحدثين قد احتاطوا من النظرة الشكلية حيث قرروا قاعدة اتفقوا عليها وهي أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، وبالعكس أيضا، فإنه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن، وهذا واضح في قواعد هذا العلم مسلم به لا يحتاج إلى الاستكثار من النقول والتطويل بها، وهو يدل على بما لا يدع مجالا للشك أن المحدثين النقاد قد احتاطوا لكل احتمال وأعدوا له العدة العلمية في منهج موضوعي متعمق بعيد غاية البعد عن الشكلية والانخداع بالمظاهر.

٣) إن النقد الداخلي كان أول علوم الحديث وجودا حين كان الناس على العدالة، وذلك في عصر الصحابة مثل قصة فاطمة بنت قيس.

٤) إن فكرة الاعتماد على النظر في المتن وحده ليست من اختراع المستشرقين، بل إن تجربتها قد سبقت في تاريخ المسلمين القديم على أيدي أناس جعلوا الرأي وحده يتحكم

في المتون سلبا وإيجابا نفيا وإثباتا، وقد أسفرت التجربة عن أسوأ النتائج وأغرب التناقضات.

٥) إن النقد الخارجي للأحاديث أي نقد الأسانيد الذي عابه العابئون وسموه شكليا يتصل اتصالا وثيقا بالنقد الداخلي أي نقد المتون، لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديدين بالثقة هذا الذي استخف به تسهير وأشياعه ليس عملا شكليا سطحيا، بل إنه مرتبط بالمتن ارتباطا قويا وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه، بل لا بد من اختيار مروياته يعرضها على روايات الثقات، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثابتا.

٦) سبق أن بينا أن ظهور الفرق دعا علماء الأمة إلى تحري أحوال الرواة ودراستها من كافة الوجوه، ولا سيما بيئة الراوي ومذهبه، حتى إنهم لم يقبلوا رواية من يدعوا لبدعة، ولو كان الحديث الذي يرويه غير متعلق ببدعته، فقد كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم، وقد كتب علماء الحديث في الحديث الموضوعات مثل الإمام السيوطي، والإمام الذهبي، والإمام الجوزي، والإمام الحافظ أبي الحسن ابن عراق وغيرهم، وأخرجوا هذه الأحاديث الموضوعة من كتب السنة، ومن هنا العقلاء المنصفين يعرفون حقيقة الجهود العظيمة والوسائل العلمية الدقيقة التي اتبعها المحدثون في خدمة الحديث، ونكتفي بكلام هذا لنبطل زعم

المستشرقين أن دراسة العلماء في الحديث كانت موجها إلى السند دون المتن، وهذا القول باطل ولا أساس له من أوله إلى آخره.

الشبهة الخامسة:

يقول جولدتسيهر ومن يقلده:

"الناقد المسلم يبقى بادرا أمام المناقضات للتاريخ للعرف الاجتماعي ذات النوع الأكثر عامية (يعنى أنها مؤسفة جدا) بشرط واحد هو أن يكون الإسناد بحسب القاعدة،والامتياز النبوي لمحمد هو وسيلة للتغلب على مثل هذه المشكلات".

ونوضح هذه الخصوصية لنقد الحديث عند المسلمين بذكر مثال مأخوذة من حقل تطبيقه نفسه، فيوجد بين الفئات العديدة من الأحاديث المغرضة فئة نستطيع أن نسميها فئة" أحاديث المذهب" وهذه الأحاديث هي الأحاديث المختلفة في داخل نزعة مذهب علمي التي يقصد بها البرهنة على تفوق هذا المذهب في مقابل نزعة منافسة، وأن نخلع شيئا من الثقل والقوة على آرائها المذهبية الخاصة، ولم تنتحل الأحاديث المغرضة بعدد كبير ضد البدع الاعتقادية فقط، بل إن الواضعين كانوا يدخلون النبي نفسه كحكم أعلى في الخلاف الذي يفصل بين علماء العراق وعلماء الحجاز، فللبرهنة على أن أبا حنيفة هو افضل فقيه من فقهاء الشريعة الدينية اخترع تلامذته الحديث التالي: "يكون في أمتي يوما رجل يقال أبو حنيفة وسيكون سراج الأمة"، وقد وجب أن يكون أبو هريرة

الصحابي هو الصحابي الذي قد سمع الحديث بشكل مباشر من فم النبي، ولم يجهدوا مطلقا في أن يجعلوا الناس يصدقون بأن النبي قد ذكر فعلا اسم العالم العراقي" [1]

هذه الترجمة الحرفية لما قاله بورشيه مستخلصا عن جولدتسيهر، وقال هذا هو طعن كبير على منهج علماء المحدثين في تطبيقه وهو افتراء عظيم.

الرد على هذه الشبهة:

١- إن المحدثين قد ذكروا أن من دلائل الوضع في الحديث مخالفة للوقائع الحسية المشاهدة، أو التايخ، وذلك أمر مفروع منه في كتب المصطلح، مطبق على أوسع نطاق في نقد الأحاديث كما يشاهد في كتب الأحاديث الموضوعة، وهذه واقعة لطيفة لها دلالتها الهامة جرت مع الحفاظ مثل أبي بكر الخطيب البغدادي سنة ٤٤٧هـ، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ "أظهر بعض اليهود كتابا بإسقاط النبي صلى الله عليه وسلم الجزية عن الخيابرة، يعنى يهود خيبر، وفيه شهادة الصحابة فعرضه يزيد على أبي بكر؟ فقال هذا مزور قيل: من أين قلت هذا؟ قال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد الخيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ، ومات قبل خيبر بسنتين" فاستحسن أبو زيد ذلك منه ولم يقبل منهم ما في ذلك الكتاب، ومن هنا ترى هذا الناقد

---

[1]- مترجمة له الدكتور عبد اللطيف السيرازي الصباغ من كتاب :"دراسات في السنة الإسلامية" من الفصول.

المسلم لا يتردد لحظة ولا يتوقف عن الحكم ببطلان الوثيقة المزورة التي اسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أساتذة الإفك في العالم، وها نحن نجعل هذه التجربة التي خاضها أجداد جولد تسيهر من قبل هدية إليه تعبيرا عن الموقف البارد الذي يزعمه في حق النقاد المسلمين، ولا ندرى إذا جولد تسيهر وأمثاله لا يزالون بعد هذا يقولون "إن الناقد المسلم يبقى باردا أمام المناقضات للتاريخ وللعرف الاجتماعي ذات النوع الأكثر عامية" إذن فما الذي يمكنه أن يعتبر موقفا حاميا إلا ما يجب أن يراه على أيدي أحفاد البخاري ومسلم، وأبي الصلاح والنبوي، والعراقي والعسقلاني في الأرض المقدسة، ولن يكون ذلك بعيدا إنشاء الله.

٢) زعمهم أن الامتياز النبوي أي ادعاء كون الخبر المغيب أو الخارق للعادة معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم وسيلة للتغلب على التناقضات التاريخية في الحديث.

هذا القول منه غاية في المكابرة والبعد عن الحق، حيث أحال المعجزات وأنباء النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيب إلى اختلاف الرواة عوضا من أن يجعله هذا الإعجاز يعيد النظر في موقفه، كما فعل بعض المستشرقين حيث اعتنق الإسلام حين انزاحت عن بصائرهم غشاوة التعصب.

والحقيقة أن أنباء الغيب المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأسانيد الصحيحة الثابتة كثيرة تفوق درجة التواتر في جملتها، ويبلغ عدد كثير منها التواتر بمفرده.

وإذا كانت أنباء الغيب لا تقبل في زعم جولد تسيهر فلا ندري لماذا يتعجب نفسه في الطعن على الإسلام، واصطناع البحث العلمي من أجل ذلك وهو إنما نفعل ذلك لتشكيك المسلمين وتشتيتهم تمهيدا لتحقيق النبوءة المزعومة عن أرض المعاد.

على أن المسلمين لم يتلقوا أحاديث الخوارق وأنباء الغيب جزافا من غير تمييز بل محصوها وفحصوها فحصا دقيقا ميزوا به الصواب من الخطأ والصدق من الكذب، ولو كان المحدثون يودون إثبات المعجزات ولو بالتلفيق، أما ما كانوا يختارون من هذه الأحاديث ما فيه أبناء عن واقع مجرد بعيد عن المدح أو الذم على الأقل؟ فما لنا لا نجد لهذه الروايات ظلا في كتب السنة المعتمدة، ولماذا نجد كتب الموضوعات نحذر من جملة كبيرة من أحاديث المعجزات والخوارق.

٣) إن الحديث الذي أورده على أنه "مأخوذ من حفل تطبيق هذا العلم نفسه" لهو نفسه برهان عظيم يثبت دقة نظر المحدثين، فإنهم قد وسموا بالكذب رواية مأمون بن أحمد السلمي الهروي منذ الأيام التي ظهر فيها وطلع على الناس بهذا الحديث ونحوه، وكان منهم آنذاك عصرية الإمام أبو حاتم بن حبان البستي رحمه الله، كما نقل عنه الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال.

٤) قوله ولم يجهدوا مطلقا في أن يجعلوا للناس يصدقون بأن النبي قد ذكر فعلا اسم العالم العراقي هذا قول مناقض للحقيقة

وللواقع تماما، حيث إن هذا الحديث قد استنكر هو وأضرابه غاية الاستنكار من قبل العلماء كلهم، ومن قبل العامة على حد سواء، حتى سقط راويه نفسه، ولم يعد يسمع منه أحد، وقال الحاكم في المدخل بعد أن أورد هذا الحديث" ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنى معرفة بأنها موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم".

٥) إن هذا الحديث من أشهر الأحاديث الموضوعة لكثرة معانيه عليه العلماء في مختلف العصور في تصانيفهم الحديثة المشهورة المتداولة بين الخاصة والعامة، من كتب الموضوعات وكتب مصطلح الحديث وكتب الرجال.

- ابن حبان (٣٥٤هـ) كتاب "الضعفاء" وحذر منه كما ذكر الذهبي في الميزان.
- الحاكم (٤٠٥هـ) في المدخل.
- محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ) كتاب "تذكرة الموضوعات".
- ابن الجوزي (٥٩٧هـ) كتاب "الموضوعات الكبري".
- الذهبي (٧٤٨هـ) كتاب"ميزان الاعتدال".
- ابن حجر (٨٥٢هـ) "لسان الميزان".
- السخاوي (٩٠٢هـ) كتاب" فتح المغيث".
- السيوطي (٩١١هـ) كتاب"تدريب الراوي".

وغيرهم أيضا، وبعد هذا الكلام السابق، فما بقي كلام المستشرقين.

الخاتمة

وبعد سرد ما سبق من حقائق بعض شبهات المستشرقين حول السنة النبوية، فمن الأمانة العلمية والدينية هذه المآخذ الآتية:

ففي الحقيقة، لقد أسفرت المناقشة العلمية الموضوعية لمن انتقد المحدثين عن فشلهم في مطاعنهم التي وجهت إلى منهج المحدثين النقدي، بل إنها زادته قوة وثباتا، على حين كشفت أهداف الطاعنين وزيف يهار بهم المصطعنة، وكشفت اختلال منهجهم العلمي من وجوه كثيرة.

١-وضع النصوص في غير موضعها وتحميلها ما لا تطيقه ألفاظها ولا يستمد من معانيها.

٢-اعتمادهم على نصوص مفردة متقطعة عما ورد في موضوعها مما يوضح المراد منها ويبينه، وذلك كثير في أبحاثهم.

٣- إنهم يعولون على مصادر ليست في مستوى البحث العلمي مثل كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وهو ليس كتابا علميا ولا كتاب حديث بل في الأدب والفكاهيات.

٤- إنهم يوردون مقدمات جزئية ضعيفة ثم يبنون عليها نتائج ضخمة فصنفا فصنفا صفنه لا تناسب تلك المقدمات ولا تنتج منها.

٥- إغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم وتبطلها، ومن ذلك أن جولد تسيهر حكم بالوضع على الرواية الصحيحة وهذا خطير

جدا، لأن البخاري ومسلم واردان فيهما الموضوعات، فما بقيت لنا من السنة الصحيحة؟.

٦- يقول الأستاذ فؤاد سيزكين: "هذا ونرى لزاما علينا أن ننبه إلى أن جولد تسيهر لم يدرس كتب علم أصول الحديث دراسة شاملة، رغم أنه عرف قسما منها كان ما يزال مخطوطا في ذلك الوقت، وفوق هذا فيبدو لنا أنه لم ينظر رغم كثرة مصادرة إلى بعض المعلومات في سياقها في ضوء ظروفها، ويبدو لنا كذلك أنه لم يصب في فهم المواضيع التي قد تعطى لأول وهلة دلالة تختلف عن معناها الحقيقي اختلافا أساسيا، وقال أيضا أن جولد تسيهر على تضلعه في اللغة العربية قد أساء فهم بعض المعلومات الواردة في كتب الحديث وضرب بهذا منذ البداية في اتجاه خاطئ.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري للدكتور محمود حمدي زقزوق طبع كتاب الأمة الرياض -المملكة العربية السعودية ١٤٠٤هـ.

٣- الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم للدكتور مصطفى السباعي طبع المكتب الإسلامي بيروت (لبنان) الطبعة الثالثة عام ١٤٠٥هـ.

٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للإمام السيوطي طبع دار الفكر بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٥- الحديث والمحدثون أوعناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية لمحمد محمد أبو زهرة طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٦- الدراسات الإسلامية جولد زي

Islamic studies golds, her, george Allen, and un lain ١td Landon.

٧- دراسات في السنة الإسلامية للدكتور عبد اللطيف بيروت - لبنان.

٨- دفاع عن السنة محمد بن محمد أبو شهبة طبع مكتبة السنة القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٩- رؤية إسلامية للاستشراق الدكتور أحمد عبد الحميد عزاب طبع دار الإصالة للثقافة والنشر والإعلام الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٠- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي طبع المكتب الإسلامي بيروت - لبنان الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١١- سنن ابن ماجه الإمام ابن ماجه طبع إسلامي اكاديمي الطبعة الأولى عام ١٩٩٠م.

١٢- سنن أبي داود الإمام سليمان بن أشعث طبع مكتبة العلم الطبعة الأولى بيروت.

١٣ شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ابن عقيل منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت.

١٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري طبع دار مكتبة الحياة بيروت.

١٥- علوم الحديث ومصطلحه غرض ودراسة الدكتور صبحي الصالح، مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٩هـ، ١٩٥٩م.

١٦- لسان العرب لابن المنظور طبع دار الصادر بيروت.

١٧- المستدرك للإمام الحاكم طبع دار الصادر بيروت.

١٨- مسند الإمام أحمد ابن حنبل طبع دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان.

١٩- مصطلح الحديث الدكتور محمود الطحان طبع دار الكتب العربية.

٢٠- معجم اللغة العربية ملتون كوان الطبعة الثالثة مكتبة لبنان.

٢١- معجم مقاييس اللغة العربية لأبي الحسين أحمد بن فارس طبع إيران.

٢٢- معجم الوسيط مجموعة من العلماء طبع دار إحياء التراث بيروت – لبنان.

٢٣- مناهج النقد في علوم الحديث الدكتور نور الدين عتر طبع دار الفكر دمشق الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٤- المورد لمنير بعلبكي الطبعة الرابعة والعشرون طبع دار العلم للملايين بيروت.

٢٥- الموطأ للامام مالك بن أنس الأصبحي دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٦- وسائل مقاومة الغزو الفكري للعالم الإسلامي للدكتور حسان محمد حسان طبع رابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٢٧ Dosy Esai Sur I historie de/Islami a me traduit pai

V. chuvin.

٢٨- Sprenger origin and progress of writing in the journal of the Asiatic society of Bengal.